

Distr.: Limited
3 April 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الاتحاد الروسي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)*، وباكستان*، وبوروندي*، وبيلاروس*، وتايلند*، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)*، وكوبا*، وماليزيا*، وميانمار*، والصين*، واليمن*: مشروع قرار

.../43 تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، وإذ يشير إلى جميع معاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يشير إلى القرارات السابقة التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضاً، وأن من الواجب معاملة جميع حقوق الإنسان على نحو يُتوخى منه الإنصاف والتكافؤ، وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن جميع حقوق الإنسان نابعة من كرامة الإنسان وقيمتها الأصيلتين فيه، وأن الإنسان هو محور حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأنه ينبغي، من ثم، أن يكون هو المستفيد الرئيس منها وأن يشارك بنشاط في أعمال هذه الحقوق والحريات،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-03968(A)



* 2 0 0 3 9 6 8 *

وإذ يؤكد من جديد كذلك أن من واجب جميع الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بيد أنه ينبغي مراعاة أهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية،

وإذ يسلم بأن من شأن نهج تعددية الأطراف والدبلوماسية أن يعزز النهوض بالركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي التنمية المستدامة، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، وهي ركائز مترابطة يعزز كل منها الآخر، مراعيًا في الوقت ذاته الولاية الخاصة بكل منها وأحكام الميثاق، وإذ يسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف وتوطيدها،

وإذ يسلم بالدور الهام الذي قد يؤديه التعاون المفيد للجميع فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في عالم لا ينفك يزداد ترابطاً،

وإذ يشدد على مسؤولية جميع الدول، وفقاً للميثاق، عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون أي تمييز أيًا كان نوعه،

وإذ يسلم بأهمية الالتزام، عند النظر في قضايا حقوق الإنسان، بمبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية، وبأهمية نبذ ازدواجية المعايير والتسييس،

يؤكد من جديد أن كل دولة تتمتع بحق غير قابل للتصرف في أن تختار بحرية أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأن تضع أنظمتها هذه بما يتفق مع إرادة شعبها المطلقة، دون تدخل أي دولة أخرى أو أي جهة فاعلة من غير الدول، وبما يتفق تماماً مع أحكام الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من الصكوك الدولية ذات الصلة؛

وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن يسترشد مجلس حقوق الإنسان في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وأن يتوخى الحوار والتعاون البناءين على الصعيد الدولي زيادةً في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية،

وإذ يشدد على الحاجة إلى أن ينتهج جميع أصحاب المصلحة نهجاً تعاونياً وبنّاءاً في حل قضايا حقوق الإنسان في المحافل الدولية، إسهاماً منهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يسلم بأهمية عرض أفضل الممارسات والنتائج والخبرات الإيجابية في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما دورها في تعزيز التعلم المتبادل والتفاهم المتبادل، وفي تعزيز الحوار والمساعدة على تعزيز التعاون التقني فيما بين الدول،

وإذ يرى أن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وفقاً للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق والقانون الدولي واستناداً إلى مبدأي التعاون والحوار الصادق، يسهم إسهاماً فعالاً وعملياً في منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي جعل الدول أقدر على الامتثال لالتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان بما يحقق مصلحة جميع البشر،

وإذ يشدد على أن الحوار الصادق والتعاون في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن يكونا بناءين وقائمين على عالمية هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة وعلى عدم الانتقائية وعدم التسييس والمساواة والاحترام المتبادل، وذلك بهدف تعزيز التفاهم المتبادل وتوسيع الأرضية المشتركة وتعزيز التعاون البناء، بوسائل منها بناء القدرات والتعاون التقني،

وإذ يسلم بأهمية ما يُقدّم من مساعدة تقنية وبناء القدرات بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها، في تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى مواصلة ترسيخ دور مجلس حقوق الإنسان في تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات، بوسائل منها استكشاف السبل التي تمكن الدول من عرض إنجازاتها وممارساتها الجيدة في ميدان حقوق الإنسان، لأجل إطلاع الدول بعضها بعضاً على تجاربها الواقعية وتبادل خبراتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتأكيد الحاجة إلى تعهدها طوعاً بتقديم مساهماتها والتزاماتها،

وإذ يسلم بدور الاستعراض الدوري الشامل في أمور منها تعزيز عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة وتشابكها، فهو آلية تعاونية تستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها وإلى الحوار التفاعلي، وتكفل تناول حالة حقوق الإنسان في جميع الدول والمساواة بينها في المعاملة من حيث الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتعاون المفيد للجميع،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن من شأن الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات في ميدان حقوق الإنسان أن يسهم أيما إسهام في تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

وإذ يدرك كذلك أهمية تعزيز العلاقات الدولية المبنية على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدل والتعاون المفيد للجميع، وأهمية بناء مجتمع متجه نحو بناء مستقبل مشترك للبشرية يتمتع فيه جميع البشر بحقوق الإنسان،

1- يهيب بجميع الدول أن تدعم تعددية الأطراف وأن تعمل معاً على تعزيز التعاون المفيد للجميع في ميدان حقوق الإنسان، ويشجع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، على الإسهام بحمة في هذا المسعى؛

2- يشدد على الدور الحاسم الذي يؤديه مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة، ويشدد على ضرورة أن يضطلع المجلس بولايته وهو على التزام شديد بتعددية الأطراف عن طريق تنفيذ مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار والتعاون الدوليين البناءين، بقصد تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان؛

3- يهيب بجميع الدول وبغيرها من أصحاب المصلحة إقامة حوار وتعاون بناءين وصادقين في ميدان حقوق الإنسان، بالاستناد إلى مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم القابلية للتجزئة وعدم الانتقائية وعدم التمييز والمساواة والاحترام المتبادل، بهدف تعزيز التفاهم المتبادل وتوسيع الأرضية المشتركة وتقريب وجهات النظر وترسيخ التعاون البناء؛

4- يؤكد من جديد أهمية الدور الذي تؤديه المساعدة التقنية وبناء القدرات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويهيب بالدول أن تعزز المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان عن طريق التعاون المفيد للجميع، بناء على طلب الدول المعنية ووفقاً للأولويات التي تحددها، ويرحب في هذا الصدد بالتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي؛

5- يحيط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية في مجلس حقوق الإنسان عن دور المساعدة التقنية وبناء القدرات في تشجيع التعاون المفيد للجميع لأغراض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها⁽¹⁾؛

6- يشدد على أهمية الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية تقوم على التعاون والحوار البناء وتهدف، في جملة أمور، إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع وإلى تعزيز وفاء الدول بما أخذته على عاتقها من التزامات وواجبات في ميدان حقوق الإنسان، ويناشد جميع الدول والجهات المعنية صاحبة المصلحة أن تشارك فيه على نحو بناء؛

- 7- يدعو آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها المعنية بحقوق الإنسان إلى مواصلة إيلاء الاعتبار لأهمية التعاون المفيد للجميع في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛
- 8- يقرر أن يعقد اجتماعاً أثناء دورته السادسة والأربعين، في إطار البند 3 من جدول أعماله، مدته ساعتان، يرأسه رئيس مجلس حقوق الإنسان، بشأن موضوع دور التخفيف من حدة الفقر في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بمشاركة كبار المسؤولين من الدول بغرض تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة والخبرات في بلد كل منهم في جوانب معينة من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ويشجع الدول على اغتنام هذه الفرصة لتيسير التعاون التقني ذي الصلة؛
- 9- يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن توفر للاجتماع الآنف ذكره جميع الموارد اللازمة لتوفير الخدمات والمرافق له، وأن تعد تقريراً موجزاً عن الاجتماع وتقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان؛
- 10- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.